

إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَبِيلَةً فَيَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ دُونَ أَوْلَادِهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ (١). = وَقَفَّا عَلَى الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَوْقِفَ أَخْرَجَهُ عَنْ مَلِكِهِ إِلَى مَلِكِ هَوْلَاءَ، لِأَنَّهُ عَمَلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ف، بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَهُمْ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ(٢)، فَإِذَا قَالَ: هَذَا وَقَفٌ عَلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ. فَيُفَرِّقُ النَّاسَ بَيْنَ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا وَقَفٌ عَلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ. فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ، وَيُعْطَى الْوَقْفُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ دُونَ بَنَاتِ عَبْدِ اللَّهِ. (١) [قوله رَجَمَهُ لَهُ: ((إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَبِيلَةً فَيَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ دُونَ أَوْلَادِهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ)) مِثْلَ بَنِي تَمِيمٍ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا وَقَفٌ عَلَى بَنِي تَمِيمٍ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: (يَبْنِي آدَمَ لَا يَفِينَتَكُمُ الشَّيْطَانُ) (الأعراف: ٢٧)]، وَلَيْسَ يُخَاطَبُ الذَّكَورَ فَقَطْ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ وَفِيهِ (يَا بَنِي عَبْدِ الْقُرَيْبَةِ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَقَوْمُهُ ١) يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْإُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَبِيهِ فَإِذَا وَقَفَ شَخْصٌ عَلَى بَنِي تَمِيمٍ فَهُوَ لِلذَّكَورِ وَإِنَاثِهِمْ، وَلَكِنْ هَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْإِنَاثِ؟ يُنظَرُ إِنْ كَانَ أَوْلَادُ الْإِنَاثِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ دَخَلُوا أَصْلًا؛ وَإِنْ كَانَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ التَّمِيمِيَّاتِ لَيْسَ آبَاؤُهُمْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَلَا يُعْطَوْنَ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى بَنِي تَمِيمٍ. مَا الَّذِي يَدْخُلُ فِي مَدْلُولِهَا؟ يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: 2. ((يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْإُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَجَدِّ أَبِيهِ))، فَيَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْإُنْثَى مِنَ الْفُرُوعِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِنَ الْأَصُولِ إِلَى الْأَبِ الثَّلَاثِ فَقَطْ، فَيَشْمَلُ فُرُوعَهُ وَفُرُوعَ أَبِيهِ وَفُرُوعَ جَدِّهِ وَفُرُوعَ جَدِّ أَبِيهِ، وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْ هَوْلَاءَ أَرْبَعَةُ الْبُطُونِ إِلَّا وَاحِدٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقَرَابَةَ تَخْتَصُّ بِهَوْلَاءَ أَنَّ اللَّبَّ وَاللُّؤْلُؤَ مُعْطَى مِنْ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلَبِ (، وَهَاشِمٌ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّسُولِ وَالْأَبِ الثَّلَاثِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَرَابَةَ تَخْتَصُّ بِهَوْلَاءَ، لِأَنَّ أَوْلَادَهُ أَشَدُّ لِمَوْقِفِهِ مِنْ أَبِيهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ لِي فِي فَاطِمَةَ رَمِمَ اللَّهُ عَنْهَا: ((إِنَّهَا بَضْعَةٌ مِنِّي)) (١). وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْقَرَابَةَ تَشْمَلُ كُلَّ مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ فِي جَدِّهِ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَيْهِ، فَأَوَّلُ جَدِّ يَنْتَمِي إِلَيْهِ هَذَا الشَّعْبُ مِنَ الْقَبِيلَةِ فَإِنَّ ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْقَرَابَةُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَّقَدُّ بِالْأَبِ الثَّلَاثِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْقَرَابَةُ لَيْسَ لَهَا حَدٌّ مَحْدُودٌ، فَمَا تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَرِيبٌ فَهُوَ قَرِيبٌ وَلَا تُحَدِّدُهُ بَحْدٌ. لَكِنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلُ هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ: إِنَّهُمْ مَنْ كَانُوا مِنْ ذُرِّيَّةِ أَبِيهِ الثَّلَاثِ. وَيَلِيهِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ مَنْ اجْتَمَعُوا بِهِ فِي أَوَّلِ جَدِّ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ. أَمَّا الْقَوْلُ الْأَخِيرُ فَهُوَ ضَعِيفٌ. وَفُهُمْ مِنْ قَوْلِنَا: إِنَّهُ يَشْمَلُ هَوْلَاءَ. أَنَّهُ لَا يَشْمَلُ الْأَقْرَابَ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَبُو أُمِّهِ، أَوْ مَعَ مَعْطَى أَحْوَالِهِ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ: ((وَالَّذِي الْقُرْبَى)). وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ قَرَابَةَ أُمِّهِ دَخَلُوا فِي لَفْظِ الْقَرَابَةِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ قَدْ اعْتَادَ أَنْ يَصِلَهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْتَفِعُوا بِهَذَا الْوَقْفِ، وَهَذَا وَالْعَجِيبُ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ بِعَكْسِهِ، قَالَ: إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ أَقْرَابَ أُمِّهِ فَإِنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَهُمْ بِصِلَةٍ خَارِجِ الْوَقْفِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَنْتَفِعُوا مِنْ هَذَا الْوَقْفِ بِشَيْءٍ، لَكِنَّ الْقَوْلَ الَّذِي قَبْلَهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ أَقْرَابَ أُمِّهِ دَخَلُوا فِي الْوَقْفِ الَّذِي قَالَ: إِنَّهُ عَلَى أَقْرَابِهِ. لِأَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ مِثْلَ الْقَرَابَةِ تَمَامًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ زَوْجَاتِهِ إِذَا لَمْ يُطَلَّقْنَ يَدْخُلْنَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ( [الأحزاب: ٣٣]، وَأَنَا خَيْرِكُمْ لِأَهْلِي)) (٢)، لِأَنَّ هَذَا هُوَ عُرْفُ النَّاسِ، لَا يَقُولُ النَّاسُ: إِنَّهُمَا أَهْلُ بَيْتِكَ. فَأَهْلُ الْبَيْتِ عُرْفًا هُمُ الَّذِينَ يَعُولُهُمْ مِنَ الزَّوْجَاتِ وَالْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ، وَلَا يَدْخُلْنَ فِي الْقَرَابَةِ. وَقَوْلُهُ: ((وَقَوْمُهُ)) جَعَلَهَا الْمُؤَلَّفُ كَلْفِظِ الْقَرَابَةِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ، لِأَنَّ الْقَوْمَ فِي عُرْفِ النَّاسِ فِي اللَّغَةِ -أَيْضًا- أَوْسَعُ مِنَ الْقَرَابَةِ، فَالْفَخْدُ مِنَ الْقَبِيلَةِ قَرَابَةٌ، وَجَدُّ أَبِيهِ. فَإِنَّ الْقَوْمَ بِلَا شَكٍّ أَوْسَعُ؛ وَهُمْ لَيْسُوا مِنْ قَرَابَاتِهِمْ، فَإِذَا كَانَ لِلْقَوْمِ مَعْنَى مَطْرَدٍ عُرْفًا لَا يَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَّا إِلَيْهِ وَجِبَ أَنْ يُنْبَغَ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ فِي أَقْوَالِ الْوَاقِفِينَ وَالْبَائِعِينَ وَالرَّاهِنِينَ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ. وَقَوْلُهُ: ((يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْإُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَجَدِّ أَبِيهِ))، يَعْنِي: مِنْ أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَبِيهِ الَّذِينَ هُمُ إِخْوَانُهُ، وَأَوْلَادُ جَدِّهِ الَّذِينَ هُمُ أَعْمَامُهُ، لَكِنَّ يَدْفَعُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ فَهُوَ بِالْوَقْفِ أَحَقُّ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ خُسْمَانَةٌ وَالْوَقْفُ خُمْسَانَةٌ دَرَاهِمٍ فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ نُعْطِيَ الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّ إِعْطَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ دَرَاهِمًا لَا يُفِيدُ شَيْئًا، بَلْ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ إِلَى الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ، أَوْ إِلَى الْأَحْوَجِ فَالْأَحْوَجِ. أَمَّا تَرْتِيبُهُمْ فَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى النَّظَرِ عَلَى الْوَقْفِ. وَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي إِرَادَةَ الْإِنَاثِ أَوْ حَرْمًا نَهْنُ عَمَلٍ بِهَا(١). وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ يُمَكِّنُ حَصْرَهُمْ وَجِبَ تَعْمِيمُهُمْ وَالتَّسَاوِي (٣)، [١] قَوْلُهُ رَجَمَهُ اللَّهُ: ((وَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي إِرَادَةَ الْإِنَاثِ أَوْ حَرْمَانَهُنَّ عَمَلٍ بِهَا))، يَعْنِي: إِذَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي إِرَادَةَ الْإِنَاثِ فِيمَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى إِخْرَاجِهِنَّ، أَوْ حَرْمَانَهُنَّ فِيمَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى دُخُولِهِنَّ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَافَ تَتَّحَدُّ مَعَانِيهَا بِحَسَبِ السِّيَاقِ وَالْقَرَانِ؛ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لَا يَقْتَضِي دُخُولَهُنَّ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ يَشْمَلُهُنَّ. فَهَذَا تَصْرِيحٌ، فَيَدْخُلْنَ وَإِذَا قَالَ: هَذَا وَقَفٌ عَلَى أَوْلَادِي الَّذِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. لِأَنَّ الْجِهَادَ يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ، فَالْمَهْمُ أَنَّا نَعْمَلُ بِالْقَرَانِ فِي شَمُولِ اللَّفْظِ لِلْإِنَاثِ أَوْ عَدَمِهِ. [٢] قَوْلُهُ: ((وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ يُمَكِّنُ حَصْرَهُمْ وَجِبَ تَعْمِيمُهُمْ وَالتَّسَاوِي))، وَالتَّسَاوِي. وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ حَصْرَهُمْ، وَإِلَّا جَازَ التَّفْضِيلُ وَالْإِقْتِسَارُ عَلَى أَحَدِهِمْ)). فَصَلَّ وَالْوَقْفُ عَقْدٌ لَا يَجُوزُ فَسْخُؤُهُ(٢)، فَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ حَصْرَهُمْ فَلَهُ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَهُ أَنْ يُعْطَى بَعْضًا وَيَحْرَمَ بَعْضًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَأَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ مَنْ لَا يُمَكِّنُ حَصْرَهُ لَا تُمَكِّنُ الْإِحَاطَةَ بِهِ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى ثَلَاثِينَ فَيُمْكِنُ حَصْرَهُمْ، وَيَجِبُ أَنْ يُعْمَمُوا، فَإِنْ كَثُرَ هَوْلَاءُ وَصَارُوا

قبيلة لا يمكن حصرهم، وأن يُفضّل بعضهم على بعض، لو قال: على بني فلان. لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا. فهل يجب علينا أن نعلم الزكاة على الفقراء جميعاً؟ وقد قال النبي لله لقبیصة رملهن (أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة أو نعطيهما متفاضلاً: ٢) قوله رجهه الله: ((والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه)) يعني: ثابتاً لا يمكن تغييره، = ولا يجوز فسخه؛ أو وقفت كتابي. فإنه يلزم، فالوصية ليست عقداً لازماً في الحال، بل لا تكون إلا بعد الموت. ولا يمكن فسخه، فيجعلونه وصية من وجه ووقفاً من وجه، وهذا غير صحيح، فإما أن نقول: إنه يلزم في الحال. وإذا قلنا بأنه يلزم في الحال لزم، وحينئذ يكون من الثلث فأقل، وهذا هو الصحيح؛ لأن الرجل علق الوقف بشرط وهو الموت، فلا يمكن أن يُنفذ قبل وجود الشرط، مثال ذلك: قال رجل: إذا مت فبني وقف. ولا يمكن أن يبيع شيئاً من هذا؛ لكن إذا مات فإن أجاز الورثة الوقف نفذ، وإن لم يجزوه لم يُنفذ منه إلا مقدار ثلث التركة. والصواب: أنه لا يُنفذ إلا بعد الموت، وأنه ما دام حياً فله التغيير والتبديل والإلغاء، فإذا مات فإن أجازته الورثة نفذ، وإن لم يجزوه نفذ منه قدر ثلث التركة فقط. وقوله: ((والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه))، لكن إذا لم يحجر عليه وأوقف، وكان عليه دين يستغرق الوقف، فظاهر كلام المؤلف: أن الوقف لازم. لأن قضاء الدين واجب والوقف تطوع، فهل يفسخ الوقف، أو نقول: إنه لا يفسخ؛ وقال شيخ الإسلام رحمه الله: له أن يبيعه في دينه؛ لأن هذا ليس أشد من المدبر، وقد باعه النبي وللم في الدين ولا يباع (١)، إلا أن تتعطل منافعها، 1. قوله رحمه الله: ((ولا يباع)) يعني: لا يباع الوقف؛ لأن بيعه يقتضي إبطال الوقف، لأن أجرته من المنفعة التي سبقت، وإذا قلنا: لا يباع. وهذا يلزم منه إبطال الوقف، لأنه لو صح فلا فائدة منه، إذن لا يجوز بيعه، ولا عقد يراى به بيعه. كرجل أوقف داره على أولاده فانهدمت الدار، فيجوز أن تباع. وقوله: ((ولا يباع إلا أن تتعطل منافعها)) ظاهره أنه لا يباع بأي حال من الأحوال إلا في هذه الصورة؛ فعلى هذا لا يباع بأي حال من الأحوال إلا في هذه الحال، فيبقى على ما هو عليه حتى تتعطل، ولا يكون فيه فائدة. واختار شيخ الإسلام رحمه الله جواز بيعه للمصلحة بحيث ينقل إلى ما هو أفضل (1)، واستدل لهذا بقصة الرجل الذي نذر إن فتح الله على رسوله ول مكة أن - يصلي في بيت المقدس، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فقال: ((فشأنك إذن)). فها أباح له النبي وليف أن ينحوّل عن النذر من المفضول إلى الأفضل، ومعلوم أن نذر الطاعة واجب، وما اختاره شيخ الإسلام رحمه الله هو الصواب. لكن في هذه الحال يجب أن يمنع من بيعه أو إبداله إلا بإذن الحاكم؛ لأنه قد يتعطل الموقوف عليه، ويقول: أبيعهُ لأنقله إلى ما هو أفضل، ويكون الأمر على خلاف ظنه، لئلا يتلاعب الناس بالأوقاف. مثال ذلك: إنسان أوقف عمارة على طلبة العلم في مكان كان من أحسن الأماكن حين الإيقاف، فهل يجوز أن يبيع هذه العمارة؛ لأن منافعها لم تتعطل، وأما على القول الراجح فيجوز، ولكن لا بد من مراجعة الحاكم؛ لئلا يتلاعب الناس بالأوقاف. لكن على ما سبق أنه يباع إذا كان فيه حاجة أو مصلحة. ويُصرف ثمنه في مثله، ولو أنه مسجد ٢ (والتة ٣) وإذا بيع فماذا نفع بئمنه؟ 1. قال رحمه الله: ((ويصرف ثمنه في مثله)) فإذا كان هذا وقفاً على الفقراء، لتعطل منافعه فنصرف دراهمه إلى الفقراء، وأصل الوقف لا ينقل ملكه لا يبيع ولا غيره. 2. قوله: ((ولو أنه مسجد)) يعني: ولو كان الذي تعطلت منافعه مسجداً، كأن يكون المسجد في حي ارتحل أهله عنه، لأنه صار ملكه، والمهم أنه زال عنه وصف المسجد، فيجوز بيعه والصدقة به وهبته وغير ذلك، وقوله: ((ولو أنه مسجد)) إشارة إلى خلاف، لأنه وقف لمصلحة المسلمين، وما كان لمصلحة المسلمين فإن الفرد لا يتصرف فيه، ولكن هذا ليس بصحيح؛ ٣] قوله: ((والتة)) أي: الله المسجد، والمراد بناؤه، أما الآن فلا أظنه يمكن استرجاع الآلة، اللهم إلا إن كانت أسياخ الحديد فيمكن، أما الإسمنت فلا، وما فضل عن حاجته جاز صرفه إلى مسجد آخر (١) والصدقة به على فقراء المسلمين (١٢). فهل لنا أن نبيع الآلة ونشتري آلة جديدة قوية؟ الجواب: نعم، وتكون الآلة الثانية بدلاً عن الأولى، وحينئذ لا يضيع حق الواقف. ١] قوله رحمه الله: ((وما فضل عن حاجته جاز صرفه إلى مسجد آخر))، فإنه يجوز أن يُصرف إلى مسجد آخر؛ لأن هذا أقرب إلى مقصود الواقف، فإذا قدرنا أن هذا المسجد لما هدم حيث تعطلت منافعه وأعيد بناؤه بقي من آله شيء فإننا نصرفه إلى مسجد آخر، فإن لم يمكن صرفه إلى جهة عامة ينتفع فيها المسلمون عموماً، ٢] قوله: ((والصدقة به على فقراء المسلمين))، لكن هذا القول ضعيف جداً، لأن المساجد نفعها مستمر والصدقة نفعها مؤقت؛ لأن نفعها مقطوع، ينتفع بها الموجودون الحاضرون، فالصواب أن ما فضل عن حاجة المسجد يجب أن يُصرف في مسجد آخر، ما لم يتعذر أو ما لم يكن الناس في مجاعة فهم أولى؛ لأن حرمة الآدمي أشد من حرمة المسجد ولا شك. حتى لو فرض أن المسجد مسجد جامع فيجب أن يُصرف في مسجد جامع إن تيسر، لأن المسجد الجامع أكثر أجراً وثواباً؛ حيث إنه تُصلى فيه الجمعة، ثم إنه في صلاة الجمعة يكون أكثر عدداً من المساجد الأخرى. والخلاصة: أنه متى جاز بيع الوقف فإنه يجب أن يُصرف إلى أقرب مقصود الواقف، بحيث يساوي الوقف الأول أو يفاربه حسب الإمكان. مسألة: لو أن الناس - مثلاً - اختاروا أن يحولوا المسجد المبني من لبن الطين إلى مسجد مسلح فهل لهم أن ينقضوا الأول أو لا؟ هذا ينبغي على ما ذكرناه لأن منافع مسجد الطين لم

تَتَعَطَّلُ، فَعَلَى رَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا بَأْسَ (١)، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُبْطَلَ أَجْرَ الْمَوْقِفِ الْأَوَّلِ مَعَ إِمْكَانِ اسْتِمْرَارِ أَجْرِهِ، فَيَكُونُ لِلْبَانِي الْأَوَّلِ فِي مَدَّةٍ يُقَدَّرُ فِيهَا بَقَاءُ الْمَسْجِدِ الْأَوَّلِ، أَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهَا فَأَجْرُهَا لِصَاحِبِ الْمَسْجِدِ الثَّانِي، مِثْلًا: وَقَفَ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ عَمَرُوهُ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَمَاتَ عَمَرُوهُ،